



مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

كلا! لا يجدر بالولايات المتحدة الانسحاب من الشرق الأوسط

ويليام وشسلر



ترجمة وتحرير مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا معقدة تهّم الحقلين السياسي والأكاديمي.

ملاحظة:

الآراء الواردة في المقال لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنما تعبر عن رأي كاتبها.

حقوق النشر محفوظة © 2021

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

Since 2014

كلا! لا يجدر بالولايات المتحدة الانسحاب من الشرق الأوسط

ويليام وشسلر *

المقدمة

يقول وليام وشسلر: يتجادل زملائي في المؤسسة روبرت مانينغ وكريستوفر بريبل على آخر ما نشرناه (إعادة التفكير في السياسة العسكرية الأمريكية في الشرق الأوسط) والذي يتحدث عن مصالح الولايات المتحدة المحدودة في الشرق الأوسط، وإن هذه المصالح تصاحبها تهديدات ضئيلة الشدة ويمكن التعامل معها عن بعد، وإن وجود القوات الأمريكية العسكرية بأعداد كبيره هناك سيكون مُضراً أكثر مما هو نافع، والتقليل في عدد القوات العسكرية في المنطقة سينعكس بازدياد الأمن وبتيح المجال للدبلوماسية الأمريكية بالتطور.

لكن للأسف، كل هذه الجدالات ووجهات النظر تفتقر لما يسندها من الصحة. وبالطبع لو اجتمعت الآراء سوف تشترك في نقطة وهي سحب القوات الأمريكية من الشرق الأوسط، وسيلاحظ ذلك كل الجهات الفاعلة في المنطقة.

وكل ما ذكر أعلاه يحمل نسبه من الصحة. وكان الكتاب والمؤلفين هنالك حقيقة بـ "الحروب التي خاضتها الولايات المتحدة في الشرق الأوسط مكلفة وغير حاسمة ولم يلحقها السلام ولا الاستقرار." ونلاحظ بالأحداث الأخيرة، أن الرأي العام الأمريكي ضد ما يسميه البعض بـ "الحروب التي لا تنتهي"، وأن قادة الحزبين الجمهوري والديموقراطي أمسوا يتقبلون فكرة الانسحاب التي كانت متداولة منذ عقود، إلا ان ما تحمله هذه النداءات يجهل تاريخ سياسات الولايات المتحدة في المنطقة، والذي بدوره سيمهد لتوصيات غير دقيقة أي أنها ستكون ذات عيوب، لنراجع معاً كل جدلٍ على حدة.

* مدير مركز رفيق الحريري وبرامج الشرق الأوسط في المجلس الأطلسي.

مصالح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط

يقول وليام وشسler: يجادل المؤلفون "أن الأمن القومي الأمريكي له مصالح محدودة مرتبطة الشرق الأوسط" وذلك بسبب ما يحدث على ارض الواقع جاء عكس التوقعات التي كانت مرجوه. ولتعزيز هذا الجدل، من الضروري ان نعدد مصالح الامن القومي، والتي يفوق وصف المؤلفين. ضلت مصالح الولايات المتحدة ثابته عبر الزمن:

- استخراج مصادر الطاقة من المنطقة وضمان نقلها على مدار العالم بأمان، وبمطالب السوق وليس على الأساس التجاري (المركنتيلية)
- الدعم للموازن القوى التي تدعو لاستقرار المنطقة وحماية حلفاء الولايات المتحدة، إسرائيل بالتحديد
- إحباط الخصوم، ومنعهم من توسيع نفوذهم في المنطقة والذي بدوره يعيق تحقيق الاهداف التي وضعتها الولايات المتحدة
- عرقلة التهديدات الإرهابية للأمريكيين وحلفائهم
- الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل في المنطقة
- تشجيع التجارة الثنائية الطرف والازدهار الاقتصادي، الذي له اثار إيجابية بصورة غير مباشرة بمصالحها أخرى

ويقول وشسler: من الجدير بالملاحظة ان جدال زملائي يفتقر لقيّم مهمة يراها الآخرون ضرورية لسياسيات الولايات المتحدة بما يخص المنطقة. وتشمل الترويج لاعتناق للديمقراطية، وتطبيق لقوانين حقوق الانسان، ومحاربة الفساد، وتقديم الإغاثة الإنسانية، وانهاء النزاعات المسلحة المحلية. هذه الامور ملحوظة وجديرة بالذكر، لأنها تعزز موقف الولايات المتحدة ومن السداجة أن نقول إن الولايات المتحدة سوف تكون في وضع يسمح لها بالتأثير على هذه المصالح بعد أن يُنظر إليها وهي منسحبة من المنطقة.

بينما يدلي المؤلفون بـ "مجاهة العمليات الإرهابية في المنطقة هي مسألة استمرارية وليست بتغيير" الا انهم صامتون بشأن ظهور أسلحة دمار شامل في المنطقة وهو تهديد سيقلب موازن

القوى رأساً على عقب - بغض النظر عن ترسانة إسرائيل النووية-. ينطوي المقال الذي كتبه روبرت مانينغ وكريستوفر برييل (إعادة التفكير في السياسة العسكرية الأمريكية في الشرق الأوسط) على إشارات مبهمة للظروف الاقتصادية "كثيرة التقلب والتبدل" والتغير الاقتصادي "الجزري"، بيد أنه لا ينطوي على أي إشارات حول مصالح الولايات المتحدة التجارية وتشجيع الانماء الإقليمي. بعد ان لوحظت بعض المنافع من ارتباط امن الولايات المتحدة بإسرائيل، بالغ المؤلفون بوصف الاكتفاء الذاتي لإسرائيل؛ مما يناقض وعد رئيس الولايات المتحدة جو بايدن بأعاده بناء منظومة القبة الحديدية بعد ان أطلقت حماس أربعة الاف صاروخ باتجاه المدنيين.

بعيداً عن هذه المواضيع، فالمؤلفون على حق بتركيزهم على الطاقة، بعد ان اصابوا بملاحظة ان "النفط والغاز كان الدفاع الرئيسي لسياسات الولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط." مع ذلك، قد اخطأوا بنسب هذه التغييرات لفترة الحظر على النفط العربي 1973-1974 (عندما قامت الدول العربية بقطع جزئي لإمداد النفط الخام للدول الغربية بغاية دفعها لوقف الدعم الذي تقدمه لإسرائيل) فالحقيقة ان النفط العربي لعب دوراً فعالاً منذ 1945، عندما التقى الرئيس الأمريكي فرانكلن روزفلت بالملك السعودي عبد العزيز ال سعود على متن سفينة كوينسي التابعة للأسطول البحري الأمريكي. علاوة على ذلك، ينسب المؤلفون تدوين هذه السياسة لأول مرة على يد الرئيس الأمريكي جيمس كارتر في عام 1980، وبالتالي تقليل أهمية ما قام بتدونه أيزنهاور في عام 1957. وفي الواقع، فإن السياسة الأمريكية بشأن هذا الموضوع لها تراث طويل ومتسق من الحزبين (الجمهوري والديموقراطي)، الذي اسمه إدارة بعد إدارة.

الكثير يببالغ بوصف الآثار المترتبة لزيادات إنتاج الطاقة المحلية داخل الولايات المتحدة، فإن المصطلح الحديث "استقلال الولايات المتحدة في مجال الطاقة" مبالغ به والسبب لكون الولايات المتحدة ثاني أكبر مستورد للنفط في العالم. إن ثورة النفط داخل الولايات المتحدة مهمة جداً لقطاعات الاقتصاد الأمريكي، ولها تأثير يتعدى حدود الولايات المتحدة نفسها، وتقدم تداعيات استراتيجية مهمة على أمنها. لكن من المبالغة ان نقول "أنها غيرت السياسة الجغرافية للطاقة".

ومن المثير للسخرية، أن التأثير الاستراتيجي الأكثر أهمية لثورة النفطية لا يُنظر إليه في كثير من الأحيان. ففي حالات الحرب، الولايات المتحدة قادرة على تفعيل الاكتفاء الذاتي إذا لزم الأمر تزويد اقتصادها وجيشها بالطاقة، بغض النظر عن التكلفة الهائلة التي تلحق هذا التحول. اضافتاً الى انه سيكون مؤلماً وبطيئاً، لأن العديد من مصافي التكرير الأمريكية لم تجهز لسد الاحتياج

الداخلي كلياً وستتطلب وقتاً وموارد لإعادة تجهيزها لحالات الطوارئ. ففي النهاية، لا يأمل أي عدو أن يقطع الطاقة الأمريكية تماماً لفترة طويلة، كما فعلت الولايات المتحدة لليابان في الفترة التي سبقت الحرب العالمية الثانية. وبالطبع، لا يمكن قول الشيء نفسه لحلفاء الولايات المتحدة الذين لا ينعمون بموارد مماثلة، ولاسيما الدول الثلاث الحليفة لأمريكا بالاتفاق الاستراتيجي الرباعي (أستراليا والهند واليابان) وان هذا الاتفاق الاستراتيجي يعتبر مركزي لمواجهة التهديد الذي تشكله الصين في التنافس على القوى. هذه مشكلة ليست بسيطة.

يقول وليام وشسler: يثير زملائي ثلاث محاجّات أخرى لموضوع الطاقة: ان نصف الكرة الأرضية الغربي سيصبح المركز للمنتوجات النفطية العالمية بدلاً عن الشرق الأوسط. أن التقلب بالإمدادات العالمية النفطية وعدم استقرار الأسعار الذي لحقها، ”كان ضئيلاً“. ”العالم في بداية الانتقال إلى اقتصاد ما بعد البترول“. هذا مبالغ به في أحسن الأحوال.

بالحقيقة -استناداً الى ادارة معلومات الطاقة الأمريكية- إن دول نصف الكرة الغربية انتجت كميات مقاربة للتي تنتجها دول الشرق الاوسط من البترول خلال العام الماضي. أكثر من 32.5 مليار برميل من النفط في اليوم الواحد مقارنةً بأكثر من 30 مليار برميل باليوم من الشرق الأوسط. (الشيء الذي يزيد تعقيد الأمور واحدة من أكبر منتجين النفط في الغرب هي فنزويلا، وهي عضو في منظمة البلدان المصدرة للنفط والتي يسيطر عليها الخليج العربي، والأكوادور وتاريخها المتقلب بالانضمام والخروج من منظمة أوبك) تحقق هذا التعادل بسبب العقوبات المفروضة على إيران، وعدم الاستقرار في العراق، والفوضى في ليبيا، بالتالي نسبة كبيرة من إنتاج الشرق الأوسط قد تعطلت. وإذا نظرنا إلى المستقبل، فإن النموذج القائم على الديون لإنتاج النفط في الولايات المتحدة (ليس نموذج شركات النفط الوطنية) يخضع لفحص متزايد من جانب البنوك الكبرى، التي تعمل على رفع معايير الإقراض البيئي لديها. وما سبق لا يدعم الادعاء أن نصف الكرة الغربي أصبح أكثر أهمية من الشرق الأوسط في أسواق النفط العالمية.

فضلاً عن ذلك، وعلى النقيض من التنبؤات التي أطلقها أحد المؤلفين في عام 2014 فإن الأمر لم يكن على نحو ”إن نمو إنتاج النفط الأميركي من شأنه أن يقلل من دور أوبك في تحديد الأسعار وربما الدور السعودي التقليدي باعتباره المنتج المتأرجح“. بعد عامين من كتابة التقرير السابق، قادت روسيا عشرة بلدان إضافية مصدرة للنفط إلى التعاون مع منظمة أوبك من خلال مجموعة أوبك بلص، التي تضم ولاية أخرى في نصف الكرة الغربي، وهي المكسيك.

وبدلاً من تقليص دور السوق الاحتكارية النفطية المكسيكية في تحديد الأسعار، شجع الإنتاج الأميركي السوق الاحتكارية النفطية المكسيكية على التوسع. ومن ناحية أخرى، تظل المملكة العربية السعودية المنتج المتأرجح على مستوى العالم، الذي يتمتع بقوة هائلة للتأثير على الأسعار العالمية. وقد ثبت ذلك بوضوح في العام الماضي عندما اندلعت حرب أسعار النفط بين المملكة العربية السعودية وروسيا، فأرسلت الأسعار إلى أراضي سلبية لم يسبق لها مثيل. وكانت النتيجة فوز للرياض وخسارة مؤلمة لموسكو. ليس من المعقول أن تُوصف حالات انقطاع الإمدادات وتحولات الأسعار بأنها "ضعيفة".

وعلاوة على ذلك، أن النمو الطويل الأجل في إنتاج الطاقة البديلة هو أمر يجب أن يحتفل به الجميع، فمن المهم أيضاً عدم المبالغة في هذه الديناميكية المعقدة، وخاصة في سياق إجراء تقييمات الأمن القومي في الولايات المتحدة. لا يزال النفط أهم مصدر عالمي للطاقة، ويمثل أكثر من ثلث استهلاك الطاقة. ومن المرجح أن يستمر النفط لفترة طويلة باعتباره جزءاً رئيسياً من مزيج الطاقة في الولايات المتحدة وهذا ما يتوقعه الخبراء.

أما بالنسبة لأولئك الذين يرغبون في ترك الانطباع بأن "اقتصاد ما بعد النفط" قادم قريباً، هنالك العديد من التعقيدات، أحدها هو النقل الدولي. إن الأمن والقوة الاقتصادية بالنسبة للولايات المتحدة وشركائها وحلفائها على حد سواء، يعتمدان على نقل السلع والأشخاص عبر المحيطات. ناهيك أن الأمر سيستغرق بعض الوقت لشركات شحن البضائع والسفر الجوي لأيجاد بدائل للبتروول.

وحتى بعد أن يتوقع أن يبلغ الطلب العالمي ذروته، فإن صناعة النفط العالمية سوف تظل في حاجة إلى التوسع في الإنتاج لتلبية الطلب في غضون العقدين القادمين، كما تتوقع شركة الاستشارات الإدارية الأمريكية (ماكينزي). وبسبب الاختلافات المتصلة بتكاليف الإنتاج، حتى بعد أن يبدأ الإنتاج العالمي في الانخفاض، فإن بلدان الأوبك بشكل عام وأعضاءها في الشرق الأوسط بشكل خاص سوف يأخذون حصة متزايدة في السوق. وفي مرحلة ما من المستقبل البعيد، لن يحتاج مزيج الطاقة العالمي إلى اهتمام بالموارد النفطية في الشرق الأوسط. ولكن هذا الوقت ليس اليوم.

الأخطار التي تهدد المصالح الإقليمية للولايات المتحدة

وبعد أن أثبت خبراء الأمن الوطني أن مصالح الولايات المتحدة لم "تتغير مع الحقائق الجديدة"، فيتعين عليهم تقييم التهديدات التي تتعرض لها هذه المصالح. ولسوء الحظ لا تزال هنالك نقاط مهمة جغرافياً. ومن بين نقاط الاختناق البحري الرئيسية الثماني في العالم، توجد ثلاث في الشرق الأوسط. ورغم أن قناة السويس ما زالت آمنة -رغم أن التركيبة السكانية تشير إلى تحديات لاستقرار مصر في الأمد البعيد- فإن الغالبية العظمى من موارد الطاقة الحيوية في المنطقة لا بد وأن تنتقل عبر مضيق هرمز أو مضيق باب المندب. ومن السهل تعطيل حركة الناقلات عبر هذه الممرات الضيقة بشكل مؤثر جداً، قد انشأت إيران قدرات محددة لعمليات النقل هذه وهددت مرارا باستخدامها. ومن الجدير بالذكر حادث وقع مؤخراً في قناة السويس أدى إلى تعطيل التجارة لأقل من أسبوع، شعر كل العلم بعواقبه. فالحروب يمكن أن تغلق نقاط الاختناق هذه لفترة أطول.

يقول وليام وشسلر: رغم أن الأميركيين يفضلون أن يكونوا أحراراً في إجراء أعمالهم في ظل نظام أمني يطبقه احد آخر ولا يكلفهم شيء، إلا أنه لم تظهر أي دولة أخرى قد تحل محل الولايات المتحدة بلا اضرار. وبدلاً من العمل كضامن لحرية الملاحة، فإن أي نظام أمني بحري محلي تهيمن عليه الصين من شأنه بلا شك أن يتبع نهجاً تجارياً، يحول تدفقات الطاقة لصالح بكين.

وقد برزت التهديدات التي تتعرض لها مصالح الولايات المتحدة في مجال منع الانتشار (أسلحة دمار شامل) بشكل لم يسبق له مثيل، حيث دفعت زيادة المخزونات النووية الإيرانية إدارة بايدن إلى السعي لتفاوض خطة العمل الشاملة المشتركة (الاتفاق النووي الأرياني) والعودة لسياسية الإدارية التي وضعها أوباما بعد ان قررت إدارة ترامب الانسحاب منه. والمراقب عن كتب لما يحدث هي المملكة العربية السعودية التي تعهدت بتطوير قنبلة نووية إذا فعلت إيران ذلك. عند هذه النقطة ينبغي أن نتوقع من جميع الدول القادرة في المنطقة أن تحذو حذوها. وهذا التهديد كان مركزاً للسياسة الأمنية الأميركية في التعامل مع المنطقة طيلة ثلاث إدارات متتالية، كل هذا كان غائباً بتحليل زملائي.

ويعترف مقالهم بأن "التهديد الخارجي الرئيسي لإسرائيل هو إيران"، ويبدو أنهم يقللون من خطورة هذا التهديد عندما يقولون إن إيران "غارقة حالياً في أزمة كوفيد-19 واقتصادها الضعيف". ويبدو أنهم يشيرون إلى أن الحوار المبلغ عنه بين المملكة العربية السعودية وإيران سوف

يؤدي بطريقة ما إلى تقليص التهديد الإيراني لإسرائيل-- وهو الاستنتاج الذي لم أسمع من أي مسؤول إسرائيلي أو سعودي. وفي الواقع أن إيران ما زالت تطالب بتدمير إسرائيل، وقد طورت ونشرت قدرات عسكرية لتهديد إسرائيل إما بشكل مباشر من سوريا أو بشكل غير مباشر من خلال الدعم والتسليح والتوجيه لحزب الله وحماس. ووفقاً للتقارير، قدرت إسرائيل أن إيران تبعد سنتين عن امتلاك سلاح نووي، إذا قررت تطوير سلاح نووي. وبينما ملاحظة زملائي صحيحة بأن "الحل القائم على وجود دولتين (فلسطين وإسرائيل) يصب بمصلحة إسرائيلية"، فإنهم يؤكدون أن "إسرائيل لديها القدرة على تحقيق هذا الحل". ولا يشارك هذا الرأي حتى أقوى المدافعين لإسرائيل الذين يؤمنون بوجود الدولتين ويقولون "الوصول إلى دولتين هو شيء بعيد المنال". وأخيراً، يقول زملائي "في المستقبل المنظور، من الصعب تصور ظهور قوة مهيمنة في المنطقة". ومن المؤسف أن إيران تعمل على تحقيق هذه الغاية على وجه التحديد، وهي تسعى إلى توسيع نطاق أنموذجها "لبنان" ليشمل سوريا والعراق. وفي الوقت نفسه، منحت إيران شريكها اليمني قدرة صاروخية تعبر الحدود-- وهي ممارسة روتينية بالنسبة لإيران والتي لا تشترك فيها أي من الدول الرئيسية الأخرى في المنطقة-- وأظهرت إيران مؤخراً قدرتها ورغبتها في الهجوم المباشر على المملكة العربية السعودية. لقد كانت قيادة إيران واضحة في هدفها الاستراتيجي المتمثل في إخراج الولايات المتحدة من المنطقة، والتي تنظر إليها كشرط ضروري لكي تحقق طهران أهدافها في فرض هيمنتها على المنطقة. فضلاً عن ذلك فإن كلاً من روسيا وتركيا يتمتع بتطلعات إقليمية طويلة الأمد، ولقد نجحت كل منهما في استعراض قوتهما في الأعوام الأخيرة، في سياق التوقعات بانسحاب الولايات المتحدة من المنطقة.

سياسات الولايات المتحدة ووجودها

يقول وليام وشسler: الواقع أن هذا التصور للانسحاب الوشيك للولايات المتحدة هو الذي دفع العديد من النزعات السلبية في المنطقة في الأعوام الأخيرة، كما وصفته باستضافاتي في أماكن أخرى.

إن ما يقوله زملائي بأن "موقف الولايات المتحدة وسياساتها تجاه الشرق الأوسط لم يتغير إلى حد كبير منذ عقود" يفتقر لفهم لأحداث تاريخ المنطقة. بل على العكس من ذلك ففي حين كانت سياسات الولايات المتحدة في التعامل مع المنطقة متواصل بشكل ملحوظ في الفترة من عام 1953 إلى عام 2003. على مدى خمسة عقود من الزمان، كانت الولايات المتحدة في كل من

الإدارتين الديمقراطية والجمهورية منخرطة بعمق في الشرق الأوسط، دبلوماسياً وعسكرياً. فعندما نوقشت الولايات المتحدة بأزمة الشرق الأوسط في الوقت الراهن، لم تكن أهداف الولايات المتحدة أكثر من النقاط الاتية الحفاظ على توازن القوى الهش أو فرض عودته بعد أن تمت زعزعته. احتواء التهديدات بدلا من إزالتها، تسوية المنازعات إلى حد كبير من خلال مفاوضات صعبة، وأن التقدم ينبغي أن يكون تدريجياً وليس ثورياً.

وخلال هذه الفترة دعا بعض الأميركيين باستمرار إلى تبني نهج أكثر مرونة في التعامل مع المنطقة، في حين دأب آخرون على الاهتمام المبالغ به للمنطقة والموارد التي تتطلبها دوماً نظراً لعدم استقرارها. وطالبت المجموعة الأولى بتغيير النظام وطالبت المجموعة الثانية بالانسحاب. ولمدة خمسين عاماً، لم تتحول وجهات نظر أي من المجموعتين إلى سياسة تطبقها الولايات المتحدة.

ولكن منذ عام 2003، أوضحت أفعال وقرارات رؤساء الولايات المتحدة المتعاقبون غياب الوعي عن هذه الامور، مشيرين إلى تحدي الوضع الراهن الإقليمي بدلاً من تعزيزه. وقام رؤساء الولايات المتحدة المتعاقبين بذلك بطريق مختلفة ولكن من الداعي للسخرية ان الاثار كانت متماثلة. الرئيس جورج بوش شن حرب غير ضرورية لتغيير النظام في العراق. والرئيس باراك أوباما قام بإبعاد الولايات المتحدة عن شركائها الإقليميين التقليديين والسماح للقوة الروسية بالعودة إلى المنطقة. والرئيس دونالد سعى إلى شل النظام في إيران في حين عمل في الوقت نفسه علناً على تقويض التزام الولايات المتحدة بدعم حرية الملاحة وأمن البنية الأساسية للطاقة في المنطقة.

وتنظر المنطقة بالفعل إلى الولايات المتحدة بأنها مستعدة للانسحاب، مما يشكل الآن التهديد الوحيد المباشر للوضع الراهن. ونتيجة لهذا قد عمل أولئك الذين يهددون مصالح الولايات المتحدة على توسيع نطاق قوتهم في المنطقة، والذين يدعمون مصالح الولايات المتحدة يقومون بالتحوط ضد انسحاب الولايات المتحدة ببناء واستخدام قدرات عسكرية وإقامة علاقات جديدة مع القوى التي توسعت حديثاً. وهذه التغييرات السلبية سببها تصورات بان انسحاب الولايات المتحدة أصبح وشيكاً؛ وسوف يتم التعجيل بها إذا أصبح هذا الانسحاب حقيقياً.

وبالتالي، بدلاً من أن تؤدي سياسة الولايات المتحدة "غير المتغيرة" إلى نتائج سيئة، كان العكس هو الصحيح - بما يخص المنطقة ومصالح الولايات المتحدة فيها. ولسنوات عديدة كنتُ أقول بان الولايات المتحدة لا بد وأن تعود إلى استراتيجيتها القديمة الناجحة عموماً في الشرق

الأوسط. في حين ان الاستراتيجية التي اقترحها زملائي مصدرها انتقادات قديمة جداً لسياسة الولايات المتحدة السابقة. لكن في الواقع هم يتجنبون التكلم عن الانسحاب بصوة مباشرة.

يؤكد زملائي أن وجود الولايات المتحدة في المنطقة سوف يتطلب الكثير والأسباب: التكاليف المالية للجيش الأميركي مرتفعة للغاية؛ وان الوجود العسكري في المنطقة يزيد المعارضين للولايات المتحدة في البلدان المستضيفة؛ وان الوجود العسكري لم يمنع الصراع الإقليمي؛ وتقليل التواجد العسكري بصورة كبيرة سيكون ذا شعبية لدى الجمهور الأمريكي. وقد تبدو هذه الآراء معقولة للوهلة الأولى، لا سيما الإحباط إزاء مصطلح ”الحروب التي لا نهاية لها“. ومرة أخرى لا تصمد هذه الآراء عند التدقيق بها.

لنبدأ بالملاحظة التي مفادها ”الولايات المتحدة تواصل وضع عشرات الآلاف من القوات في الشرق الأوسط“. إنه أمر بالغ الأهمية: فالعسكرية الأميركية تتألف مما يقرب من 1,4 مليون فرد، إلى جانب ما يقرب من 850000 في الاحتياط، أي ما يقرب من 2,25 مليون فرد. ورغم أن العدد الدقيق للأفراد العسكريين الأميركيين المتمركزين في المنطقة يتم تغييره بشكل روتيني (وزملائي لا يشيرون لعدد معين)، فإن التقديرات تبلغ ستين ألف شخص. وسيكون ذلك أقل من 3 في المائة من مجموع العسكريين الأميركيين. ويعيش العديد منهم ويعملون على قواعد عسكرية تتلقى إعانات كبيرة من الحكومات المضيفة. من المناسب تماماً مناقشة التغييرات في اوضاع القوة وتغير المتطلبات--تماماً كما فعلت إدارة بايدن مؤخراً--ولذلك فإن تحليل الاوضاع بصورة معقولة سيعطي أعداداً متناسبة تماماً مع مصالح الولايات المتحدة.

رغم ذلك، فإن زملائي يرغبون في خفض قوات الولايات المتحدة في المنطقة بشكل كبير--رغم أنهم لا يشيرون الى اوضاع القوة الأميركية هناك--لأن هذا التواجد يثير ”الغضب والاستياء إزاء قوات الولايات المتحدة في المنطقة“. ومن المؤكد أن احتلال الولايات المتحدة للعراق وعمليات الانتشار العسكرية الأميركية الضخمة في أفغانستان كانت سبباً في إثارة هذا النوع من ردود الفعل، كما هو متوقع حدوثه بعد هذه الحملات. (وكان هذا واحداً من الأسباب العديدة التي دفعت رؤساء الولايات المتحدة إلى تجنب مثل هذه الحملات قبل عام 2003). ولكن هذه الحملات انتهت الآن. تناقص وجود الولايات المتحدة إلى 2500 في العراق من أصل 115000 مقاتل في 2009. إن كل القوات الأميركية ستغادر أفغانستان والتي بلغ عددها 100000 مقاتل في عام 2011. واليوم أصبحت القواعد العسكرية الأميركية الدائمة في بلدان التي تطل على الممرات

المائة الحيوية، مثل الكويت، وقطر، والبحرين، والإمارات العربية المتحدة، وجيبوتي. حيث لا تشهد أي من هذه البلدان تحركات كبيرة ضد الولايات المتحدة.

إن زملائي يرتكبون خطأ تصنيفاً ماثلاً حين يكتبون أن "الوجود العسكري الأميركي لم يكن له تأثير يذكر على الصراعات المدنية المتصاعدة والمتعددة الطبقات والمتفاقمة على سبيل المثال ما يحصل في ليبيا وسوريا واليمن، كما فشل في حل مسألة عدم الاستقرار المستمرة في العراق أو تجنب فشل شبه الدولة في لبنان". صحيح أن العراق ما زال يعاني من اثار الغزو الأميركي في عام 2003-- وهو الخطء الذي ينتج عن تغيير السياسات وعدم الثبات على السياسات الأمريكية القديمة-- والجهود المستمرة للقوات العسكرية الإيرانية لهدم هذه الدول (ليبيا وسوريا واليمن). الا انه لا توجد قواعد دائمية للولايات المتحدة في هذه البلدان التي ذكرها زملائي.

كان عدد قوات العمليات الخاصة لمكافحة الإرهاب الأمريكية متواضعاً في هذه البلدان، هذه الأنواع من الإجراءات غير المباشرة يؤيدها زملائي. لكن من غير المعقول الاعتماد الكامل على هذا العدد القليل من القوات في انقاذ سقوط الدولة المضيفة لها ولومها بأنها فشلت، فهذا ليس أهداف تواجدهم هناك. وعلى عكس ذلك، كانت أغلب بلدان المنطقة التي تستضيف أعداداً كبيرة من العسكريين الأميركيين في قواعد دائمية مستقرة.

فضلاً عن ذلك فإن تحليل زملائي لا يعطي أي قيمة لوظيفة الردع التي يوفرها الوجود الدائم للولايات المتحدة، على الرغم من أن كل إدارة أميركية وكل شركائها في المنطقة يعترفون ان هذا الوجود يحمي حرية حركة السفن وساعد في منع نشوب حرب إقليمية أوسع في الخليج. ونظراً للتهديدات الإيرانية الصريحة ضد حرية حركة السفن، والتاريخ الحديث لاستهداف السفن التجارية، والاستخدام العدواني للحرب الإقليمية بالوكالة في الاماكن التي لا تتواجد فيه قوات ردع أميركية، فمن الصعب أن نستنتج أن الردع الأميركي لا قيمة له في الخليج.

وأخيراً، حين يلاحظ زملائي أن "جمهور الولايات المتحدة غير مهتم بالمشاركة في حروب جديدة"، فإنهم يرونها إشارة تضمن "عدم الرغبة في المزيد من الصراعات" مما يعني أن الجمهور سوف يدعم الانسحاب العسكري. ولكن وفقاً لاستطلاع للرأي أجراه مجلس شيكاغو للشؤون العالمية في العام الماضي، فإن جمهور الولايات المتحدة قادرون على رفض التوجهين الذي سلكته الولايات المتحدة في عام 2003 والدعوات الحالية للانسحاب. وقالت أغلبية واضحة من هؤلاء

الذين تم استطلاعهم (45%) إن الوجود العسكري الإقليمي الأميركي لا بد وأن يستمر ونسبة الذين قالوا أنه يجب ان يزداد كانت (29%)، في حين اعتقد أقل من ربع المستطلعين (24%) أنه لا بد من تقليص عدد القوات في الشرق الاوسط. ولقد دعمت الأغلبية فكرة القواعد العسكرية الطويلة الأجل في العراق (55%)، بعد أن كانت 41% في عام 2014) وفي الكويت (57%)، بعد أن كانت 47% في عام 2014). فضلاً عن ذلك، وبسبب المخاوف المنتشرة بشأن الإرهاب وبرنامج إيران النووي، فإن الأغلبية (61%) ما زالوا يرون الشرق الأوسط المنطقة الأكثر أهمية بالنسبة للمصالح الأمنية الأميركية، والتي تتجاوز أوروبا (15%)، أو آسيا (12%)، أو أميركا اللاتينية (7%).

التغييرات المقترحة في السياسة العامة

بدلاً من المطالبة بالعودة إلى سياسات ما قبل عام 2003، التي كثيراً ما كانت تنطوي على ضبط النفس ولكنها تتطلب أيضاً حضوراً وقيادة ثابتين للولايات المتحدة، فإن المؤلفين يدعون بدلاً من ذلك إلى انسحاب عسكري جذري من شأنه حتماً أن يخلف تأثيرات أوسع كثيراً. ويذكرون أن مقترحاتهم "قد تصدم البعض". وفي هذه الحالة يمكن القول إن مصطلح "البعض" سيشمل جميع الشركاء الإقليميين للولايات المتحدة والقادمة والغالبية العظمى من العاملين في مجال الأمن القومي في الولايات المتحدة، سواء من الديمقراطيين أو الجمهوريين، الذين عملوا في المنطقة لعقود من الزمان.

وتتضمن توصيات زملائي ما يلي:

- "تخفيض كبير في عدد القوات الأمريكية المرابطة بشكل دائم في المنطقة"، بما في ذلك الدعوة إلى "إنهاء أو تقليل عدد القوات المتمركزة في الكويت. وكذلك في قواعد رئيسية أخرى في العراق والبحرين وعمان".
- "تخفيض أو إلغاء عمليات النشر للبحرية الأمريكية" بما في ذلك "اساطيل السفن الحربية الحاملة للطائرات التابعة للولايات المتحدة".
- "إنهاء التحليق الروتيني في المنطقة" و"إغلاق العديد من القواعد التي تقلع منها"

هذه دعوة إلى إلغاء مبادرة كارتر، وسحب أسطول الولايات المتحدة الخامس (مقره البحرين)، وهدم جزء كبير من البنية الأساسية، التي بنيت على مدى أكثر من نصف قرن، والتي

تسمح للولايات المتحدة بالوصول للمواقع المطلوبة لحماية مصالح امنها القومي. ولن يكون هذا مجرد إعادة نشر أو تقليص. إنه جدل لإنهاء تواجد قوة الولايات المتحدة في المنطقة من الجو وفوق البحار، وإزالة كل الأفراد العسكريين الأميركيين المتمركزين داخل الدول الشريكة الرئيسية، بصرف النظر عن آراء قادة هذه الدول. ومهما تفنن وصف هذه السياسة، فإن كل الزعماء الإقليميين سوف يعتبرونها انسحاباً عاماً للولايات المتحدة.

وعند هذه النقطة، يبرز أكبر عيب في هذه الخطة على الفور. ويؤكد المؤلفون أنه من أجل حماية مصالح الولايات المتحدة، يتعين على الولايات المتحدة عندئذ أن تبذل المزيد من الاستثمارات في مجال الاستخبارات والإنذار المبكر، وأن تسعى إلى "التنسيق الوثيق مع الدول الإقليمية"، وأن تشارك في "دبلوماسية قوية". ومع أن هذه أهداف جديرة بالاهتمام، فإنها في سياق الانسحاب العام غير واقعية على الإطلاق.

ويفترض زملائي أن علاقاتنا مع صناع القرارات في البلد المضيف ومسؤولي القطاع الأمني ستبقى كما هي بعد المغادرة. هم لا يعطون قيمة للتفاعلات اليومية بين قوات الولايات المتحدة ومهنيين الاستخبارات، والتي بدورها تعطي سيطرة لصالح القوات الأمريكية. وهم أيضاً يتجاهلون أهمية بناء العلاقات العسكرية وقدرة هذا العلاقات وقابليتها التشغيلية المتبادلة والمنظورات الاستراتيجية المشتركة. يوصي زملائي بالتعامل مع وكالات محدودة تابعه للولايات المتحدة، مفترضين أن هؤلاء الشركاء لن يشعروا بان الولايات المتحدة قد تخلت عنهم ويقومون بالبحث عن ترتيبات بديلة لتلبية احتياجاتهم الأمنية.

فضلاً عن ذلك فإن الدعوات المتزايدة للاعتماد على الدبلوماسية في المنطقة من شأنها أن تشكل مفاجأة لكل رئيس أميركي عصري تقريبا ووزراء خارجيته، وربما كان ترامب الاستثناء الوحيد، الرؤساء السابقين الذين كرس كل منهم وقتاً للدبلوماسية. أصبح الرئيسان جيمي كارتر وبيبل كلينتون مسؤولي العمل الشخصي للدبلوماسية في اتفاقية كامب ديفيد بين إسرائيل ومصر وبين إسرائيل والفلسطينيين على التوالي. وقد قام وزير الخارجية الأميركي هنري كيسنجر في البداية بعمل فن "الدبلوماسية المكوكية" في المنطقة، وتفاخر السكرتيران جيمس بيكر وجون كيري بعدد الرحلات التي قاما بها إلى هناك. لقد أمضى الرئيس جورج بوش الاب ساعات لا تحصى على المبادرات الدبلوماسية اللازمة لبناء تحالف لتحرير الكويت، وبالتالي نجح في اعادتها للوضع التي هي عليه، في حين كان ابنه الذي فعل عكس ما فعله الاب.

وكان هذه الدبلوماسية ممكنة لارتباطها بتوسع القوة العسكرية الأميركية، والربط الواضح بين القوة الصارمة والبراعة الدبلوماسية. والآن بعد أن عادت روسيا الى المنطقة عسكرياً، نجحت أيضاً في اكتساب موقفها الجديد لتحقيق غاياتها الدبلوماسية. وفي الوقت نفسه فإن القوى الإقليمية السابقة التي انسحبت عسكرياً منذ فترة طويلة لا تميل إلى أن تجد نفسها في مركز الدبلوماسية الإقليمية. إن أي استبدال القوة العسكرية بالسلطة الدبلوماسية أمر أقرب للتمني من الواقع في أفضل الاحوال.

وهذا النهج غير قادر على تحقيق اهداف الولايات المتحدة لمكافحة الإرهاب. ويقول المؤلفان إن ”القدرة على مكافحة الإرهاب يمكن الحفاظ عليها باتفاقات وصول الى تعاون مع الشركاء المحليين“، دون توضيح كيفية القيام بهذه الاتفاقات في غضون انسحاب الولايات المتحدة - أو كيف يفترض أن تحافظ الولايات المتحدة على التعاون مع الأشخاص الذين يشعرون بأنها بصدد التخلي عنهم.

ويفترض النهج كما يكتب زملائي، أن ”التهديد محلي ويمكن التحكم فيه بتواجد عسكري قليل للولايات المتحدة“. والواقع أن الجهاديين السلفيين لديهم سجل شبه كامل من التحول إلى هجمات خارجية بمجرد حصولهم على ملاذ محلي، وان العمل غير المباشر الناجح للولايات المتحدة يزيد من المخاطر ولا يقللها.

مثال على ذلك - كما تبين الأحداث الأخيرة بوضوح- فإن شروط اتفاقيات ”فوق الأفق“ لمكافحة الإرهاب و”الموازنة في عرض البحر“ يتطلب حضوراً بحرياً إقليمياً أكثر وليس أقل. وبكل سخريّة، قد استلزم رحيل الولايات المتحدة من أفغانستان مؤخراً ارسال حاملة الطائرات الوحيدة المتمركزة في آسيا نحو الشرق الأوسط. وعلاوة على ذلك، بما أن السياسة الجديدة تتمثل في دعم قوات الأمن الوطنية الأفغانية من بعيد - بالضغط كما يفضل زملائي - فإنها تتطلب من الولايات المتحدة الاحتفاظ بالمزيد من السفن والطائرات في منطقة الخليج، وهي تعمل خارج العديد من القواعد التي يريدون إغلاقها. وفي النهاية لا يوجد سيناريو يربح الجميع عندما يتعلق الأمر بالانسحاب: فلا سبيل لحماية مصالح الولايات المتحدة من دون تحمل التكاليف أو المخاطر اللازمة، ومن المؤكد أنه لا توجد وسيلة للقيام بذلك ومواصلة الحفاظ على (أو تحسين) الشراكات الإقليمية والدبلوماسية الأميركية.

وهذا يقودنا إلى آخر توصيات زملائي. عندما أعلنت المملكة المتحدة انسحابها العام من المنطقة بحلول عام 1971، فقد فعلت ذلك لثقتها بأن الولايات المتحدة ستكون مستعدة وقادرة على حماية حرية الملاحة والمصالح المشتركة الأخرى. وإذا نظرنا إلى المستقبل، فمن المرجح أن تكون الصين قادرة على شغل الفراغ الذي سيحصل خلال العقود القادمة. ولكن من المؤسف أن الإجراءات الصينية الأخيرة تشير بقوة إلى أنه بدلاً من الاستمرارية في النهج الاستراتيجي--كما فعل التحول من المملكة المتحدة إلى الولايات المتحدة-- فإن الاعتماد على الصين من شأنه أن يغير التجارة الحرة إلى التجارة المركنتيلية.

وينبذ زملائي هذه المخاوف، إما عن طريق نفي إمكانية حصول ذلك (بالاقتباس من الآخرين الذين يشيرون إلى ان هذا الاحتمالية "مُضللة") وإما بالإشارة إلى ان البلدان الآسيوية ستقرر العمل معا على نحو متناسق في هذا النطاق، لأن جميع هذه الدول لها "مصلحة استراتيجية في أمن الممرات البحرية التي تتدفق من خلالها إمدادات النفط". وكان أحد المؤلفين أكثر وضوحاً في عام 2014، عندما كتب أن "الإدارة ينبغي أن تدرس تقاسم الأعباء مع... الصين في مجال الأمن البحري".

ولعل الصين لن تسعى إلى إيجاد مصدر واحد لتأمين مواردها من الطاقة في الوقت الذي تستمر فيه في بناء اسطولها البحري الحديث. ولعل الصين لن تطبق على الخليج أي دروس مستفادة من نهجها العدواني الذي تطبقه في بحر الصين الجنوبي. وفي أفضل الأحوال سيكون العمل على هذه الافتراضات مخاطرة هائلة، ولكن زملائي للأسف لا يبحثون في السلبيات المحتملة. وعلاوة على ذلك، إذا انسحبت الولايات المتحدة كما يقترح المؤلفون، فلسوف تكون لدينا خيارات قليلة إذا ما أثبتت الصين بأنها أقل خيراً مما تبدو عليه.

الخلاصة

إن زملائي يقللون من شأن مصالح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، ويقللون من شأن التهديدات التي تتعرض لها هذه المصالح، ويبالغون في تقدير التكاليف المرتبطة باستمرار وجود الولايات المتحدة. وهم يسعون إلى الخلط بين الفشل الاستراتيجي المحدد في السياسة الأميركية بعد عام 2003 وبين النهج الاستراتيجي الأطول أمداً والأكثر نجاحاً الذي سبقه. ونتيجة لهذا فإنهم مخطئون بدعوتهم إلى انسحاب عسكري جذري والذي سينظر إليه الشركاء الإقليميون على أن

الولايات المتحدة ستتخلى عنهم وستسحب التأثير الدبلوماسي معها. وتوصياتهم غير عملية ولا تستند إلى حجة قوية. فهي من شأنها أن تعرض مصالح الولايات المتحدة للخطر الشديد. وبالفعل خفضت الولايات المتحدة وجودها العسكري إلى حد كبير في العراق وأفغانستان. وبدلاً من السعي إلى انسحاب شبه كامل من المنطقة، الذي من شأنه أن يؤدي مرة أخرى إلى قلب الأوضاع، فيتعين على الولايات المتحدة أن تسعى إلى العودة إلى الدور التقليدي الذي كانت تلعبه بحماية واستعادة سياسات القديمة وتعمل في الوقت نفسه على الضغط من أجل إدخال تحسينات تدريجية على الأمن الإقليمي، والرخاء، والرفاه العام.

المصدر:

<https://www.atlanticcouncil.org/in-depth-research-reports/issue-brief/no-the-us-shouldnt-withdraw-from-the-middle-east/?fbclid=IwAR2wei97zaLhQ9NJEJv7NGCj06gT4kWikHlEFZdZXHw6KXfAA8kO8Lyq9hs>